

بيروت في ٤/٤/٢٠١٩

احتجاجاً على عدم دفع الدولة لمستحقّاتهم

المقاولون يقاطعون مناقصة انشاء مبنى الجمارك ويلوحون بالتصعيد

في سياق المواقف التصعيدية التي تقودها نقابة مقاولي الأشغال العامة والبناء في لبنان برئاسة المهندس مارون الحلو للحصول على مستحقات المقاولين لدى الدولة، قاطع اليوم متعهدي الأشغال العامة مناقصة انشاء مبنى الجمارك والمعروضة من قبل مجلس الانماء والاعمار، وذلك بناء على قرار مجلس إدارة النقابة الذي دعا الى مقاطعة كافة المناقصات المعروضة بتمويل محلي.

وعلى أثر ذلك، أعلن النقيب الحلو التزام جميع المقاولين بعدم تقديم عروضهم في خطوة تضامنية تعكس مدى الصعوبات التي يمرّ بها القطاع.

وقال الحلو في بيان اليوم "إن المقاولين بانتظار ما سيصدر عن مجلس الوزراء لاتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل الحفاظ على حقوقهم"، مشيراً الى انه في حال مناقشة معضلتهم وعدم تحديد موعد لدفع المستحقات، فان مجلس إدارة النقابة سيدعو الى جمعية عمومية طارئة لتحديد التحركات التصعيدية المقبلة وأبرزها وقف الأشغال التي يقومون بها وتعميم مقاطعة مناقصات المشاريع الممولة محلياً".

وكانت نقابة المقاولين قد تابعت لقاءاتها مع المسؤولين بغية ايجاد حلّ لمعضلة المستحقات المترتبة لهم من الدولة وتحديد موعد لدفعها، قبل الشروع في الخطوات التصعيدية التي حددتها وأبرزها تمديد المهل ومن ثم وقف الأشغال التي يقومون بها.

وفي هذا الاطار، زار مجلس ادارة النقابة برئاسة الحلو أمس قصر بعبدا، حيث التقى رئيس الجمهورية العماد ميشال عون بحضور وزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية سليم جريصاتي، وتمّ عرض واقع قطاع القاولات لناحية الظروف الصعبة التي يمرّ بها .

وقال الحلو خلال اللقاء "انه أمر نادر ان يتزامن وقف الاعمال والاشغال في القطاعين العام والخاص، حيث نشهد في القطاع العام عدم وجود موازنة للأشغال العامة حيث تقتصر الأعمال على الصيانة والأشغال الطارئة. أما في القطاع الخاص فالوضع يتراجع نظراً لعدم وجود أي استثمار في البلاد نظراً للازمة الاقتصادية في البلد".

ولفت الحلو الى انه أوضح للرئيس عون أنه لدى قطاع المقاولات كشوفات مستحقة موجودة في مجلس الإنماء والإعمار جاهزة للدفع بقيمة ٢٨٠ مليار ليرة وكشوفات تنتظر الحوالات في وزارة المال وتبلغ نحو ٩٠ مليار ليرة وفي وزارة الطاقة ٢٠ مليار ليرة ، موضحاً ان تلك المستحقات كلها يجب أن يتم تسديدها فوراً باعتبارها منفذة وموافق عليها .

وطالب النقيب الحلو رئيس الجمهورية بما يلي:

١- إعطاء المقاولين حقوقهم كونهم يسددون كامل متوجباتهم للدولة .

- وقف الدولة عرض مناقصات جديدة بتمويل محلي قبل تسديد كامل المستحقات المزممة والجديدة المتوجبة عليها .

كما عرض الحلو على الرئيس باسم المقاولين إقامة مقاصة بين الضرائب المتوجبة والغرامات على المقاولين والمستحقات المترتبة لهم مع وزارة المالية .وبناءً عليه أرسل مجلس إدارة المقاولين بعد اللقاء كتاباً الى وزارة المال حول هذا الموضوع .

بدوره أعرب الرئيس عون عن تجاوبه مع المقاولين ووعدهم بعرض هذا الأمر على مجلس الوزراء المتوقع عقده يوم غد الجمعة . ووافق فخامته على اجراء المقاصة بين الضرائب والمستحقات لدى وزارة المالية طالما هي ضمن الحق والقانون .